

العنوان:	إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر مع التطبيق على دراسة حالة
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	النافع، فهد بن سليمان بن محمد
المجلد/العدد:	مج19، ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أبريل
الصفحات:	397 - 440
رقم MD:	662339
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	عقود التأجير، التأجير التمويلي، النظم المحاسبية، الائتمان المصرفي، محاسبة التكاليف، الأرباح، البنوك التجارية، الرقابة المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/662339

**إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في
دفاتر المستأجر مع التطبيق على دراسة حالة**

دكتور

فهد بن سليمان النافع

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة القصيم

ملخص البحث

إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر

مع التطبيق على دراسة حالة

فهد بن سليمان النافع

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة القصيم - كلية الاقتصاد والإدارة - قسم المحاسبة

تظهر أهمية موضوعات التأجير التمويلي من خلال تضخم حجم الأموال التي يتم تداول سنويا ضمن عمليات التأجير التمويلي من ناحية، ومن خلال المشاكل والصعوبات التي تلاحق معاملاته من ناحية ثانية، والمناقشات الموسعة التي صاحبت عمليات إصدار معيار التأجير التمويلي المحلي والدولي من ناحية ثالثة.

ويعتبر نظام التأجير التمويلي أسلوبا مستحدثا في تمويل الوحدات الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة خارج إطار الائتمان المصرفي التقليدي. وتكمن المشكلة الرئيسية لهذا البحث في وجود فجوة بين المعالجة المالية والضريبية المنبثقة عن تطبيق إجراءات معيار التأجير التمويلي من ناحية، و بين المعالجة التكاليفية الواجبة والتي تجاهلها المعيار تماما من ناحية أخرى. بناء على ذلك يهدف البحث بصفة عامة، للتأكيد على ضرورة التفرقة بين المعالجة المالية والضريبية لتطبيقات معيار التأجير التمويلي، والمعالجة التكاليفية الواجبة، كذلك بيان أثر هذا التطبيق غير الشامل على كل من الخصائص النوعية للمعلومات الموفرة، مدى إدراك محاسبي التكاليف لتلك الفجوة، والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح.

وبعد استكمال التحليل للدراسات والبحوث التي أجريت في مجال البحث، شملت الدراسة التطبيقية دراسة حالة لشركة صناعية تعمل في منطقة القصيم، كما امتدت الدراسة التطبيقية من خلال توزيع قائمة استبيان على عينة ممثلة إحصائيا.

وبتحليل نتائج الاستبيانات تم قبول الفرض الأول والخاص بتأثر الخصائص النوعية للمعلومات التكاليفية، ورفض الفرض الثاني الخاص بإدراك محاسبي التكاليف الممارسين لتلك الفجوة، وتم قبول الفرض الثالث بتأثر ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية. وتوصل البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات.

مصطلحات رئيسية:- معيار التأجير التمويلي - الخصائص النوعية للمعلومات - مدى إدراك محاسبي التكاليف - ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية.

Research Summary

Proposed Framework for Cost Manipulation of Financial Leases in the Books of the Leaseholder- Case Study

Fahad S. Al Nafea

Assistant Professor of Accounting

**Qassim University - Faculty of Economics and
Administration- Department of Accounting**

The importance of leasing topics through the inflation of the funds that are traded yearly of leasing operations on the one hand, and through the problems and difficulties of pursuing his business on the other hand, the extensive discussions that accompanied the standard version of. leasing local and international third hand. The system of leasing a modern approach for the financing of economic units in many developed countries outside the framework of traditional bank credit. The main problem for this search is a gap between the financial and tax treatment resulting from the application of standard procedures for leasing the one hand, and between the cost of treatment due and completely ignored by the standard of the other hand. Accordingly, the research aims in general, to emphasize the need to differentiate between the financial processing and tax applications standards of leasing, and due cost treatment, as well as the statement of the impact of this application is not mass on each of the qualitative characteristics of the Information provided, the. understanding of accounting costs for that gap, and the impact on the phenomenon of earnings management

After completing the analysis of the studies and research conducted in the field of this research, study, The Applied case study of an industrial company operating in the Qassim region, also extended the. study of applied through the distribution of a questionnaire on the list statistically representative sample By analyzing the results of the questionnaires were accepted the first hypothesis accepted and which implies, the emotion qualitative characteristics of information cost., and rejected the second hypothesis of the Perception of cost accounting practitioners to that gap, the third hypothesis was accepted also which is about the emotion management of accounting profits. also The search achieved a set of findings and recommendations.

Keywords: - financial Leasing standard - qualitative characteristics of information - the range of perception of cost accountants - the phenomenon of accounting earnings management.

إطار مقترح للمعالجة التكاليفية لبيانات عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر مع التطبيق على دراسة حالة

(1) مقدمة البحث ومشكلته

في ظل تزايد حاجة الوحدات الاقتصادية لمصادر تمويل أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات النمو والتوسع في ظل ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة في مجالات الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى تزايد حجم تلك الوحدات وتنوع أوجه أنشطتها، وارتفاع تكلفة الحصول على المباني والمعدات والتجهيزات الرأسمالية نشأت الحاجة إلى الاعتماد على عقود التأجير التمويلي. حيث تواجه تلك الوحدات الاقتصادية صعوبات متزايدة سواء في تدبير التمويل الذاتي أو الاقتراض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختصة. وبناء على ذلك، تأسست أول شركة تأجير تمويلي متخصصة في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1952م، وانتشرت تلك الظاهرة عندما سمح لإدارة البنوك التجارية بمزاومتها في بداية 1960، حيث اقتصر التوسع في هذه المرحلة على التأجير دون امتداده لمنح المستأجر حق الشراء في نهاية مدة العقد. كما امتد انتشار التأجير التمويلي للدول الأوروبية بواسطة المؤسسة الأوروبية للتأجير 1972م، كذلك تم إنشاء مؤسسة التمويل الدولية لشركات التأجير 1987 وذلك لخدمة الدول النامية في قارة آسيا والتي انتشرت فيها تلك الظاهرة من خلال التوسع في إصدار القوانين والتشريعات الأزمة (بارود، 2011) ⁽¹⁾.

ويعتبر نظام التأجير التمويلي أسلوباً مستحدثاً في تمويل الوحدات الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة خارج إطار الائتمان المصرفي التقليدي، نظراً لما يطلبه الجهاز المصرفي عند إجراء تعاقداته مع تلك الوحدات من ضمانات ورهون وإجراءات تعقد عملية التمويل. لذلك وجدت إدارات العديد من الوحدات الاقتصادية في نظام التأجير التمويلي وسيلة مقبولة لاقتناء الأصول طويلة الأجل وتشغيلها بغض النظر عن التكلفة الحقيقية وطريقة تحميل تلك الأعباء على قائمة الدخل.

ويتضمن المعيار السعودي لمعالجة التأجير التمويلي التعليمات (socpa, 2002) (2) التالية:-

(1) في فقرته (101) حدد المعيار تطبيقه على المنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن حجمها وشكلها النظامي.

(2) أما فقرته (102) فتنادي بعدم تطبيق المعيار على المنشآت المرتبطة بحقوق البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي والمعادن، وحقوق الاختراع وحقوق النسخ والأعمال الأدبية والفنية.

(3) واختصت الفقرة (105) بهدف صياغة المعيار، والخاص بتحديد متطلبات القياس لعقود الإيجار وعرضها والإفصاح عنها. حيث تظهر القوائم المالية المركز المالي ونتيجة أعمالها بعدالة.

(4) كما اعتبرت الفقرة (107) أن عقد الإيجار يعتبر تمويلياً في الحالات التالية:- إذا كان الإيجار ينتهي بتمليك الأصل للمستأجر مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي دفعت فعلاً كدفعات إيجار للأصل المؤجر خلال فترة الإيجار، بينما الشرط الثاني إذا تضمن العقد وعداً من المؤجر ببيع الأصل في نهاية فترة الإيجار بسعر مجز للمستأجر يحدد في العقد. أما الشرط الثالث فيشترط أن تغطي فترة الإيجار 75 % أو أكثر من العمر الاقتصادي المتبقي للأصل المستأجر. أما الشرط الرابع فيتضمن إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار في تاريخ نشأة الإيجار تساوي 90 % أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر في ذلك التاريخ.

كما ينظم التعامل مع موضوع التأجير التمويلي في مصر القانون رقم 95 لسنة 1995، والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2001، وأيضاً للمعيار المحاسبي المصري رقم 20، بالإضافة إلى القانون رقم 10 لسنة 2009 (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2006) (3)، والخاص بتولي الهيئة العامة للرقابة المالية المصرفية على أدوات التمويل بما فيها التأجير التمويلي. وبناء على نص المعيار المصري رقم 20 فإن المعالجة المحاسبية في دفاتر المستأجر تنطوي على أن تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال

كل فترة مالية. كما يدرج المستأجر كل ما يتحمله من مصاريف صيانة وإصلاح الأموال المستأجرة بقائمة الدخل، وذلك بما يتفق مع الأغراض التي أعدت لها، ووفقا للتعليمات التي يفرضها المؤجر بشأن الأسس الفنية الواجب مراعاتها. هذا ونص المعيار على انه إذا قام المستأجر في نهاية العقد باستخدام حق شراء المال المستأجر يثبت هذا المال كأصل ثابت بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء المال والمتفق عليها طبقا للعقد ويتم إهلاكه على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) (greuning and koan, 2001)⁽⁴⁾ فيحيل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر. وقد يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر للمستأجر وفق مجموعة من الشروط. على أن تشمل تلك الشروط، ان يتضمن العقد ما يفيد انتقال الملكية الي المستأجر في نهاية العقد، أن يكون للمستأجر الحق في شراء الأصل بقيمة تقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة، وأن تكون مدة عقد الإيجار مغطية للجزء الرئيسي من العمر الإنتاجي (75 %)، وأن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار عند بدء عقد الإيجار مساوية على الأقل لكامل القيمة العادلة (90 % على الأقل).

كما ينص المعيار على ضرورة اعتبار الدفعات السنوية بمثابة مصروف ضمن حساب الأرباح والخسائر. وتكمن المشكلة الرئيسية لهذا البحث في أن تطبيق المعايير المحاسبية (السعودي والمصري والدولي) على موضوع التأجير التمويلي لم تفرق بين المعالجة المحاسبية المالية والضريبية من ناحية، وبين ما يجب أن تكون عليها المعالجة التكاليفية الضرورية لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات التي يجب توفيرها لمتخذي القرارات، والمتفق عليها بصفة عامة. لقد تضمنت دراسة (Burch and Grudinitski.2008)⁽⁵⁾ تحديد 10 خصائص أساسية للمعلومات التي يجب توفيرها لمتخذي القرارات (التوقيت، الدقة، الخلو من الأخطاء سواء كانت لغوية أو رقمية، إمكانية التعبير الكمي، إمكانية التحقق بما يعني توافر الأدلة الموضوعية، إمكانية الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة وسريعة، الخلو من التحيز، الشمول، الملاءمة بما تعنيه من وجود ارتباط بين المعلومات واحتياجات

المستخدم لها، والوضوح بما تعنيه تلك الخاصية من خلو المعلومات من الغموض). ويعتقد الباحث أن أكثر تلك الخصائص ارتباطا بمشكلة البحث وأكثرها تأثيرا على عملية اتخاذ القرارات هي الملاءمة، الخلو من التحيز، الشمول، والتوقيت.

وبناء على ذلك، فإن مشكلة البحث تتناول ثلاثة جوانب:-

(1) الكشف عن المدى الذي تفقده الخصائص النوعية الأربعة للمعلومات التكاليفية الناتجة عن تطبيق أي من المعايير المحاسبية الثلاثة (السعودي، المصري، والدولي) والخاصة بمعالجة التأجير التمويلي.

(2) الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف في الوحدات الاقتصادية لاختلاف المعالجة المالية والضريبية من ناحية، عن المعالجة التكاليفية الواجبة نتيجة الالتزام بالمعايير المحاسبية الخاصة (السعودي، المصري، والدولي) بمعالجة التأجير التمويلي من ناحية أخرى.

(3) الكشف عن العلاقة بين ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية وتطبيق المعيار الخاص بالتأجير التمويلي. فتطبيق المعيار يعفي المنشأة من الافتراض من البنوك، الأمر الذي يحسن من مجموعة النسب المالية الممكن قياسها، بالإضافة إلى أن تحميل تكاليف الفترة بمدفوعات الإيجار السنوية كاملة دون إجراء تسوية، ربما يضلل النتائج الحقيقية لقائمة الدخل الأمر الذي ينعكس أثره على القيمة الحقيقية لأسعار الأسهم.

(2) أهداف البحث وأهميته

يهدف البحث بصفة عامة، للتأكيد على ضرورة التفرقة بين المعالجة المالية والضريبية للعديد من تطبيقات المعايير المحاسبية، والمعالجة التكاليفية الواجبة و الغائبة في معظم الحالات، ويعتبر تطبيق المعيار المحاسبي الخاص بمعالجة التأجير التمويلي سواء السعودي أو المصري أو الدولي واحدا من تلك المعايير.

بمعنى آخر، أنه ليس من الضروري اعتبار كل ما يتم تحميله على قائمة الدخل كمصروفات فترة وفق معيار محاسبي مالي معين، بمثابة أحد عناصر التكاليف واجبة التحميل على الفترة موضع القياس. وهذا يتطلب من محاسب التكاليف المعاصر إدارة تكاليفه، الأمر الذي يتطلب منه التأكيد على العبارة التي كتبها تشارلز هورنجرن وآخرون (Horngren, C., et al., 2012) ⁽⁶⁾ والتي تتضمن تكاليف مختلفة لأغراض مختلفة Different costs for Different purposes. وهذا ما يعني مرة أخرى أن ما يعتبره المحاسب المالي أو الضريبي مصروفاً خلال فترة، ليس بالضرورة أن يعتبره محاسب التكاليف وبنفس القدر تحميلاً على قائمة الدخل لذات الفترة. وهذا ما يؤكد الفروق الأساسية بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، من حيث اعتماد الأولى على المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بينما لا تلتزم الثانية بما وتميل للاعتماد على الأحكام التي يتخذها محاسب التكاليف.

كما يمتد هدف البحث ليشمل التعرف على مدى إدراك محاسبي التكاليف واقعيًا للمواقف التي يجب أن يتخذها بصدد تطبيق معيار التأجير التمويلي سواء كان سعودياً أو مصرياً أو دولياً. والتعرف على كيفية معالجة تلك الفروق بين موقف المحاسبي المالي والضريبي من ناحية، وبين موقف محاسب التكاليف من ناحية أخرى. وبناءً على ذلك، تمتد أهداف البحث لتشمل بيان مدى انتشار ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق معيار التأجير التمويلي واستغلال ذلك في تشويه مجموعة النسب المالية الممكن قياسها في ظل تجنب الائتمان المصرفي وتحسين المركز المالي للمنشأة طمعا في الحصول على مزيد من الاقتراض.

(3) فروض البحث

بناءً على ما تضمنته مشكلة البحث، يمكن صياغة فروض البحث في النقاط الثلاث التالية:-

- (1) تتأثر الخصائص النوعية الأربعة للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، البعد عن التحيز، الشمول، والتوقيت) عند تطبيق معيار التأجير التمويلي (السعودي، المصري، والدولي).

(2) يدرك محاسبو التكاليف في الوحدات الاقتصادية الاختلاف بين المعالجة المالية والضريبية لمدفوعات التأجير التمويلي من ناحية، وبين المعالجة التكاليفية الواجبة من ناحية أخرى.

(3) تتأثر ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية بمدى تطبيق معيار التأجير التمويلي.

(4) منهج البحث

يعتمد هذا البحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، منهج التحليل المقارن، دراسة الحالة وقائمة استبيان. وذلك من خلال استقراء الدراسات والبحوث والإصدارات السابقة التي تناولت تطبيق معيار التأجير التمويلي، بالإضافة إلى استنباط الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تطبيق هذا المعيار موضع الدراسة.

كما أن البحث يتضمن تحليلاً مقارناً بين المعيار السعودي و المصري والدولي والتعرف على أوجه الاختلاف والاتفاق بينها. كما يمتد منهج البحث ليشمل تطبيق دراسة الحالة لشركة صناعية تطبق عقود التأجير التمويلي. حيث تعرف دراسة الحالة (حسين، 1999)⁽⁷⁾ بأنه ذلك المنهج الذي يهتم بدراسة الحالات الفردية، بحيث يتم تشخيصها من خلال المعلومات التي يتم جمعها وتتبع مصادرها للحصول على الحقائق المسببة للحالة والوصول إلى نتائج ومعالجات خاصة بتلك الحالة.

وللحكم على قبول أو رفض فروض البحث الثلاثة سوف يتم إعداد قائمة استبيان تجيب عن مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومات نتيجة تطبيق المعيار المذكور، والكشف عن مدى وجود تباين في إدراك محاسبي التكاليف للنتائج المالية والضريبية نتيجة تطبيق المعيار، وبين ما يجب أن تكون عليه النتائج التكاليفية. كذلك لتحديد مدى تأثير ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية في ظل هذه الاختلافات.

(5) حدود البحث

على الرغم من أن نطاق معيار عقود التأجير التمويلي يشمل المعالجة المحاسبية في دفاتر كل من المؤجر و المستأجر، إلا أن البحث سوف يقصر اهتمامه على دفاتر المستأجر فقط، أو بصورة أخرى سوف يتم تجاهل المعاملة الإرادية من وجهة نظر المؤجر ويتعامل البحث مع المواقف المتباينة للمحاسبة المالية والضريبية من ناحية، والمواقف الخاصة بمحاسبة التكاليف من ناحية أخرى.

(6) خطة البحث

بعد ان تناول الباحث مقدمة و مشكلة وأهداف وأهمية البحث، تم في نقطة ثالثة استخلاص ثلاثة فروض محددة. كما تم في نقطة رابعة تتبع المنهجية التي سوف يسلكها البحث سواء كانت استقرائية، استنباطية، تحليل مقارنة، دراسة حالة، وقائمة استبيان.

أيضا تم تحديد حدود البحث. وبناء على ذلك، سوف يستكمل البحث في خطواته السابعة تحليلا للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بينما تغطي الخطوة الثامنة الدراسة التطبيقية لهذا البحث متمثلة في جانبين. يتناول الجانب الأول دراسة الحالة لشركة صناعية معينة، بينما يختص الجانب الثاني بإجراء قائمة استبيان للاستطلاع والتعرف على مدى خصائص المعلومات التكاليفية نتيجة تطبيق المعيار والتعرف على مدى إدراك محاسبي التكاليف لضرورة اختلاف المعالجة مقارنة بالمعالجة المالية والضريبية، بالإضافة إلى بين تأثير ظاهرة إدارة الأرباح. أما الخطوة التاسعة فتتناول النتائج والتوصيات، بينما تختص الخطوة العاشرة بعرض المراجع المستخدمة في إعداد البحث.

(7) دراسة تحليلية للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

بهدف تصنيف عقود الإيجار التمويلي، أوضحت دراسة (Joy. O.M., 1977) ⁽⁸⁾ وجود عقد الإيجار المباشر Direct Lease والذي يتضمن حق استخدام الأصل المملوك للمؤجر وبناء على مفاوضات مباشرة تقتصر على طرفين المؤجر و المستأجر فقط ودون أطراف أخرى للاتفاق على كيفية انتقال الملكية. كما أوضحت دراسة (Baked and Hayes, 1981) ⁽⁹⁾ وجود عقد الإيجار متعدد الأطراف Leveraged Lease، وبصفة خاصة عند كبر حجم الأموال المستثمرة في الأصول كالتائرات والسفن العملاقة، حيث يضاف للمؤجر و المستأجر طرف ثالث كالبنوك والمؤسسات المالية والتي تمول عملية الحصول على تلك الأصول.

كما يوجد نوع ثالث يتمثل في بيع الوحدة الاقتصادي لبعض أصولها لدى إحدى شركات التأجير التمويلي، على أن تعيد استئجارها مرة أخرى black sale- lease، وذلك بسبب قصور القدرة التمويلية لدى الشركة المستأجرة، أو وجود صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل عملياتها.

وعددت دراسة (Bower, S., et al., 1966) ⁽¹⁰⁾ مزايا التعامل بعقود الإيجار التمويلي وعيوبه للمستأجرين، حيث يوفر تمويلًا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية المستأجرة، وبالتالي تخفيف العبء على الموارد المالية المتاحة، كذلك يؤدي التأجير التمويلي إلى عدم تجميد قدر كبير من الأموال في عدد من الأصول الرأسمالية المستأجرة. كما أن التأجير التمويلي يوفر مرونة أكبر للمستأجر من حيث الشروط الممكن أن يتعرض لها من البنوك و المؤسسات المالية. كذلك تمتد المزايا لتشمل اكتساب الخبرة والتعلم في إدارة عمليات التأجير التمويلي، كما أن ممارسة عقود الإيجار التمويلي تمنح المستأجرين الاستقرار النسبي نظراً للمعرفة المسبقة للشروط والمدة الزمنية، الأمر الذي ينعكس أثره على عمليات التخطيط والتكاليف و الأسعار. وعلى الرغم من ذلك، فإن المستأجر يتعرض لبعض المشاكل المرتبطة بالتأجير التمويلي، ومنها صعوبات إجراء تحسينات على التجهيزات المستأجرة دون

الحصول على موافقة مسبقة من المؤجر، كما قد يتعرض المستأجر لاعتبارات التقادم بصورة واضحة، الأمر الذي يخفض من قدراته التنافسية في عصر يحتاج لأصول متطورة.

ومنذ فترة طويلة طالبت دراسة (Hennessy, 1961) ⁽¹¹⁾، أن الرسملة هي أفضل طريقة للإفصاح عن عقود التأجير التمويلي في القوائم المالية من خلال إظهار الالتزامات بالقيمة الحالية للدفعات الإيجارية الواجب دفعها خلال عمر عقد التأجير التمويلي مقابل حقوق استخدام الأصول المستأجرة ضمن جانب الأصول. كما طالبت تلك الدراسة (Nelson. T., 1963) ⁽¹²⁾، وذلك من خلال عينة تتكون من 44 شركة، تفصح عن عقود التأجير التمويلي في صورة ملاحظات مختصرة ترفق بالقوائم المالية، أن 11 شركة فقط تمكنت من رسملة المدفوعات الإيجارية، واتضح أن النسب المالية الممكن التوصل إليها بعد عملية الرسملة تؤدي إلى تحسين أفضل لعملية اتخاذ القرارات. أما دراسة (Elam, R., 1975) ⁽¹³⁾، فقد رفضت مثل هذه الاستنتاجات وأوضحت بالدراسة التجريبية عدم معنوية التفرقة بين الإفصاح في صورة ملاحظات مرفقة وبين رسملة المدفوعات التأجيرية وإظهارها في القوائم المالية، كما أوضحت ذات الدراسة بعدم وجود تأثير معنوي لعملية الرسملة على قوة النسب المالية في التنبؤ بالإفلاس. كذلك أظهرت دراسة (Ro, B. T., 1978) ⁽¹⁴⁾، أثر عملية الإفصاح عن المدفوعات الإيجارية على أسعار الأوراق المالية، وذلك من خلال فحص العلاقة بين النسب المالية التي تعكس كلا من مخاطر العمليات ومخاطر السوق، والتي تتأثر بالفعل بطريقة المعالجة المحاسبية لعقود التمويل التأجيري. وأضافت نفس الدراسة أن رسملة العقود سوف توفر بيانات أكثر فائدة للمستثمرين عند تقديرهم للقيم السوقية للشركات المستأجرة وبصورة أكثر دقة.

بينما فحصت دراسة (Bowman, R.G., 1980) ⁽¹⁵⁾ العلاقة بين عقود الإيجار التمويلي ومخاطر السوق من وجهة نظر المستأجرين وذلك لتحديد النتائج المحاسبية والمالية المترتبة عن تطبيق تلك العقود، وتوصلت الدراسة إلى أن رسملة عقود الإيجار التمويلي و الإفصاح عنها وفقا لدراسة هيئة تداول الأوراق المالية له تأثير معنوي على

معدلات خطر السوق. أما دراسة الباحثان (wilkins and Zimmer, 1983)⁽¹⁶⁾ فقد اهتمت بفحص أثر الطرق المحاسبية المختلفة لعقود الإيجار التمويلي على القرارات المالية والتحقق من أن رزمة تلك العقود تعتبر طريقة محاسبية بديلة عن الإفصاح في صورة ملاحظات تلحق بالقوائم المالية. وأكد الباحثان على تطبيق الاتجاه الخاص بالإفصاح عن تلك العقود في صورة ملاحظات يؤدي إلى تضليل المحلل المالي وبالتالي لاتخاذ قرارات خاطئة، وبالتالي أيد الباحثان الرزمة سعياً لقياس أفضل وأكثر دقة للمخاطر التي تتعرض لها المشروعات. كما هدفت دراسة (Ashton R. K., 1985)⁽¹⁷⁾ إلى اختبار مدى إمكانية تأثير عملية رزمة تلك الإيجارات التمويلية على المؤشرات الرئيسية للأداء المالي، حيث تم تصنيف تلك المؤشرات إلى أرقام مطلقة وأخرى نسبية. وعن طريق عينة 44 شركة، اتضح أن 23 شركة قدمت معلومات كافية عن أثر الرزمة على القوائم المالية، ومن خلال عملية التحليل تمكن الباحث إلى عدم وجود أثر معنوي لعملية رزمة عقود الإيجار التمويلي على مؤشرات الأداء المالي سوى في حالة واحدة. وبناء على ذلك، يرى Ashton أن الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلي في صورة ملاحظات ضمن القوائم المالية يوفر معلومات كافية لقياس الأثر على نسبة الرفع المالي. أما دراسة (Taylor and Turley, 1985)⁽¹⁸⁾ فمن خلال دراسة استقصائية لآراء مجموعة من المديرين الماليين في إنجلترا هدفها التعرف على النتائج الاقتصادية الهامة الناتجة عن التمويل التأجيري، حيث استنتجوا أن تلك النتائج لا تعتمد على قرارات الإدارة فقط وإنما بالإضافة لذلك على رد فعل القائمين بعمليات التمويل والاقتراض حول ما يتاح لديهم من معلومات جديدة ومؤثرة لعملية الرزمة، وطالبت ذات الدراسة بأن الرزمة والإفصاح لمبالغ التأجير التمويلي ضمن نطاق القوائم المالية، من شأنه توفير معلومات هامة يمكن الاستفادة منها عند تقييم المخاطر وقدرة المنشأة على الدفع. كذلك اهتمت دراسة (Gazzar, S.1986)⁽¹⁹⁾ بفحص العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة لأسلوب المحاسبة عن التأجير التمويلي. وأوضحت الدراسة أن العوامل الاقتصادية هي التي تؤثر على قرار الإدارة

في اختيار طريقة الاستهلاك وفترات الاستنفاد للمعاشات، والمحاسبة على التكاليف التعاقدية والفوائد وغيرها من العناصر.

وأضافت دراسة (Benke and Baril, 1990)⁽²⁰⁾ تشابه طريقة الرسملة مع الشراء المباشر للأصول من حيث تأثيرهما على نسب الأصول والخصوم والمديونية والربحية. وأشارت دراسة (William and Patricia, 1991)⁽²¹⁾، بحاجة المستأجر لضرورة التعرف على المخاطر الناتجة عن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، وتطالب الدراسة بالإفصاح عن تلك العقود ضمن القوائم المالية تعتبر أفضل طريقة للتعبير المحاسبي. وقد أكدت دراسة (Richard, E., 1991)⁽²²⁾ أيضا على ضرورة رسملة العقود التمويلية وبيان أثرها على قائمة المركز المالي. والجدير بالذكر أنه وفق المعيار الأمريكي رقم (13) (Fasb, Safas 13, 1976, para.6)⁽²³⁾ والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نوفمبر 1976 يصنف العقد في دفاتر المستأجر كإيجار تمويلي رأسمالي إذا توفر فيه في تاريخ نشأة الإيجار شرط أو أكثر من الشروط الأربعة والتي سبق أن أوردناها في المعايير الثلاثة سواء السعودي، المصري، الدولي. حيث أولى هذه الشروط حق نقل الملكية، وثانيها أن يتضمن حق الشراء التحفيزي، وثالثهما أن العقد تعادل على الأقل 75 % من حياة الأصل، ورابعها أن القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تعادل 90 % على الأقل من القيمة العادلة للأصل. وأن عدم تحقق اي شرط من الشروط الأربعة من شأنه اعتبار العقد كإيجار تشغيلي.

وبشأن تطبيق الشرط الرابع والخاص بقياس الحد الأدنى للقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، فقد ذكر (الليثي، 2003)⁽²⁴⁾ ، بأنه على المستأجر استخدام معدل فائدة الاقتراض الإضافي، إلا أنه إذا كان على علم بمعدل الفائدة الضمني للمؤجر، وكان هذا المعدل أقل من معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر فإنه يتعين عليه استخدام ذلك المعدل الأقل.

وفي سبيل الحصول على مقياس عادل شامل يعبر عن جودة عملية إعداد التقارير المالية والتي تغطي أربعة خصائص هي القدرة على الفهم، القدرة على المقارنة، القدرة على التحقق، والوقتية، فقد قدمت دراسة (Beest F., et al, 2009)⁽²⁵⁾ مؤشرا مركبا من 21 مقياسا فرعيا تكون إطار مفاهيمي لعملية القياس.

وذكرت دراسة (سلامة، 1987)⁽²⁶⁾ عدم ملاءمة عملية رسملة العقود للتأجير التمويلي في دفاتر المستأجر، وأيضا عدم ملاءمة اعتبار عملية التأجير التمويلي كنوع من الشراء بالتقسيط، كما تم رفض الأسلوب الثالث والمتصل بالإفصاح عن تلك الإيجارات بعيدا عن صلب القوائم المالية وإدراجها في قوائم ملحقة أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. هذا وقد خلصت تلك الدراسة إلى عدم ملاءمة الأساليب السابقة جميعا، واقترحت استخدام ما يطلق عليه قائمة الأصول غير الملموسة إذا ما أراد المستأجر رسملة عقود الإيجار التمويلي. ويرى الباحث أن هذا الاقتراح يجنب المستأجرين الكثير من المشاكل المرتبطة بالإفصاح عن نشاط التأجير التمويلي من خلال الرسملة في متن القوائم المالية، حيث يؤثر ذلك عكسيا على مؤشرات تقييم الدائنية والتي تنقل صورة في غير صالح المنشأة عند الحصول على تسهيلات ائتمانية.

كما أوضحت دراسة (غالي، 1989)⁽²⁷⁾ أثر عقود التأجير على دلالة نسب القوائم المالية لحالة افتراضية ثم معالجة عملية الإيجار فيها باعتبارها إيجار تمويلي مرة، وباعتبارها إيجار تشغيلي مرة أخرى، منتهية بذلك إلى نتائج مختلفة لدى المستأجر في حالة معالجة عمليات التأجير باعتبارها تأجيرا تمويليا عنها في ظل اعتبار عملية التأجير نفسها تأجيرا تشغيليا مع تفضيل المعالجة الأخيرة. وجددير بالذكر أن الدراسة خلصت إلى نتيجة مؤداها أن الوحدات الاقتصادية التي تعالج عقد التأجير على أنه تأجير تشغيلي تبدو في وضع أفضل من تلك الوحدات الاقتصادية التي تعالج عقد التأجير على أنه تمويلي وخاصة في السنوات الأولى من عقد الإيجار وذلك من ناحية الربحية، المخاطرة المالية، نسبة التداول، هيكل الأصول والخصوم، والمقدرة على السداد لهذا أوصت بضرورة المعالجة التمويلية. كما أضافت دراسة (أبو العز، 1997)⁽²⁸⁾ بأن تطبيق التأجير التمويلي يخل بمصدقية القوائم المالية

ويجد من أمانة تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع الاقتصادي وقابلية هذه المعلومات للمقارنة. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير كما نظمتها المعايير المحاسبية المختلفة (الأمريكي 13، البريطاني 21، الدولي 17) قد ارتكزت على فكرة تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وذلك من خلال تحديد مجموعة متطلبات لاعتبار كون العقد تأجيرا تمويليا. كما أوضحت ذات الدراسة أن تطبيق المعيار المصري 20 ينطوي على تناقض داخلي ويفتقر إلى ذلك الاتساق المنطقي فضلا عن افتقاره أيضا للشمول الواجب توافره في المعايير المحاسبية، إذ يشترط في نطاق المعيار شروط قاسية بالمقارنة بالمعايير الدولية. أما دراسة (صبح، 1999) (29) فأوضحت أن 86 % من الممارسين لقرار الشراء أو الاستئجار قد أبدوا بأنه قرار تمويلي وهو ما يتفق مع رأي الأكاديميين في هذا الشأن، بينما 51 % من الممارسين يفضلون استخدام نموذج صافي الميزة الاستيعابية كطريقة للمفاضلة بين الاستثمار أو الاقتراض وهذا ما يختلف مع الأكاديميين حول تلك المسألة. كما أشارت الدراسة إلى أن 54 % من الممارسين أن من أهم أسباب التأجير التمويلي هو تجنب مخاطر التقدم، وأن 44 % من الممارسين يؤيدون ان استخدام هذا المصدر التمويلي يقدم تمويلا من خارج الميزانية.

وفي تعليق الكتروني لجمعية تأجير المعدات تمويليا (ELFA, 2011) (Anonymous, 2011) (30) بوصف القواعد المحاسبية للإيجار التمويلي للآلات بأنها معقدة بدون مبرر مما يلقي عبأ سواء على المستأجرين والمؤجرين، كما حذر التعليق، من أن التقارير المالية سوف تكون أقل شفافية وأكثر صعوبة. وفي مجال إظهار أهمية التأجير التمويلي ذكرت دراسة (Kunbly, R., 2010) (31)، أن حجم التأجير التمويلي في عام 2008 في أمريكا 644 بليون دولار. وأشارت دراسة (Anonymous, 2011) (32) أنه يجب على الشركات التي تقوم بصناعة وتمويل الآلات (شركات صناعية وتأجير تمويلي) أن تعالج ثلاثة قيود كبيرة تواجهها، هي الحاجة لإعادة هندسة العمليات، تغطية النقص في مهارات الأعمال الالكترونية، و معالجة النقص في تكامل الأنظمة الأمامية مع الأنظمة الخلفية. كما أشارت دراسة (Trocchia, P. et al. , 2003) (33)، بأن الظاهرة المتنامية "الاستهلاك

بدون ملكية" تخضع للعديد من المحفزات أو الدوافع الشخصية الفردية مثل دافع الإشباع، والتوافق الاجتماعي. وتؤكد دراسات أخرى (Baker, and Hayes, 1981) (34) ، (Elgers, and Clark, 1980) ، (Pritchard and Hindelang, 1980) (36) على فشل البحوث الأكاديمية في قياس المحفزات والدوافع الهامة والتي تفسر لماذا يختار الأفراد استهلاك المنتجات دون امتلاكها ولم تقدم أية دراسة أكاديمية في هذا النطاق اختبارات تجريبية دوافع المستهلكين المرتبطة بتفضيل الإيجار وأنشطة التأجير التمويلي. كما أكدت دراسة (Miri (37)H., 2006)، على أهمية التأجير التمويلي، حيث يساهم بنسبة 1.8 % من استثمارات القطاع الخاص الإيراني، كما تشكل إيرادات التأجير التمويلي 3 % من الأرباح الإجمالية للدول النامية. بينما عدت دراسة (Nemati A. and Y.,2012) (38) أنواع التأجير أساسا إلى تمويلي (رأسمالي) وآخر تشغيلي (حقيقي أو قصير الأجل). حيث يعتبر التأجير التمويلي طويل الأجل وتحسب دفعاته على أساس سعر الأصل مطروحا منه القيمة المتبقية للأصل كحردة، كذلك تشمل الدفعة عائد على الاستثمار، ويكون المستأجر فيه مسئولا عن الصيانة والتأمين ويتحمل الأعباء الضريبية المرتبطة بالأصل المؤجر، كما أنه غير قابل للإلغاء دون شروط معينة، وله أشكال أخرى مثل التأجير الراجعي، بيع الأصل ثم إعادة التأجير، والتأجير لأغراض ضريبية. أما التأجير التشغيلي فيتميز بفترة القصيرة ، وتحمل المؤجر تكاليف الصيانة، كما وأن للمستأجر الحق في إلغاء العقد.

وبشأن العلاقة بين استقراء وتقييم الدراسات السابقة وفروض البحث الثلاثة، وقبل عرض الباحث لدراسة

الحالة، يمكن استنتاج النقاط التالية:-

(1) حدوث تشويه كبير في خصائص المعلومات الموفرة نتيجة عدم مراعاة تطبيق معيار التأجير التمويلي (سواء كان السعودي ، أو الدولي، أو المصري) للفرقة بين المعالجة المالية والضريبية من جانب ، وبين المعالجة التكاليفية الواجبة. فلم تصبح المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء بصفة خاصة. كما أصبحت بعيدة عن الموضوعية فلم تستند إلى قواعد وإجراءات متعارف عليها، كما لا تتصف بالشمول ولم تراعى

توقيت توفير المعلومات وتأثيرها على متخذي القرارات. وبالتالي يمكن قبول الفرض الأول والخاص بتأثر المعلومات الناتجة نتيجة تطبيق المعيار سالف الذكر.

(2) رفض الفرض الثاني نتيجة عدم إدراك محاسبي التكاليف للاختلاف الناتج في المعالجة المالية والضريبية لمعيار التأجير التمويلي مقارنة بالمعالجة التكاليفية الواجبة.

(3) قبول الفرض الثالث نظرا لتحقق ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار، حيث يمكن تطبيق هذا المعيار الفرصة لإدارة الوحدات الاقتصادية للتلاعب في الأرباح من ناحية، وعرض و الإفصاح عن الأصول والخصوم من ناحية أخرى.

(8) الدراسة التطبيقية

وتنطوي على جانبين أحدهما دراسة الحالة والثاني قائمة استبيان للكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف للنقاط الثلاثة التي شملتها فروض الدراسة: الأثر على خصائص المعلومات الموفرة، اختلاف المعالجة المالية الضريبية للمدفوعات المترتبة على عقود الإيجار التمويلية مقارنة بالمعالجة التكاليفية الواجبة، والكشف عن مدى تأثير ظاهرة الأرباح المحاسبية والناتج عن هذه الممارسات.

(1-8) دراسة الحالة

تشمل دراسة الحالة إيضاحا عمليا للمعالجة المالية والضريبية للمدفوعات الإيجارية التمويلية السنوية لشركة صناعية تعمل في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية لتصنيع عددا من أنواع البويات، وتواجه إدارة الشركة في الأعوام الأخيرة مشكلات كبيرة تعتقد الإدارة أنها ناتجة عن ممارسات تسويقية وتكاليفية خاطئة لا تتماشى مع درجة المنافسة الحادة التي تواجهها من المنافسين سواء المحليين أو الدوليين. وبالرجوع إلى القوائم المالية المنشورة وغير

المنشورة (حيث وعد الباحث إدارة الشركة وشدد على ذلك، المحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتحصل عليهما من ناحية وعدم الإفصاح عن هوية الشركة من ناحية أخرى)

تمكن الباحث من إعداد الجدول رقم (1) الآتي عن كيفية معالجة الشركة للمدفوعات الإيجارية السنوية لسنة 2013م:-

جدول رقم (1)

الأصل	القيمة	الفائدة 15 %	الإهلاك	المدفوعات السنوية
الآت ومعدات	40603000	6090450	8000000	14090450
المباني	22600000	3390000	2400000	57900000
وسائل النقل	8702000	985300	1600000	2585300
أصول أخرى	600000	-	60000	60000
إجمالي	72505000	10465750	12060000	22525750

و البيانات التالية تفيد في كيفية إعداد الجدول السابق:-

(1) تم إبرام عقد الإيجار التمويلي للآلات والمعدات في الأول من يناير 2013م، حيث معدل الفائدة 15 % ، وعلى الرغم من أن الآلات والمعدات تستهلك 10 % سنويا قسط ثابت، إلا إن مدة عقد الإيجار التمويلي 5 سنوات فقط وأن القيمة كخردة 603000 ريال.

(2) حصلت الشركة على المباني في الأول من يناير 2012م بقيمة 25000000 ريال وتقدر القيمة كخردة 1000000 ريال، وفق عقد إيجار تمويلي 10 سنوات، ومعدل فائدة 15 % سنويا، علما بأن العمر الإنتاجي الحقيقي للمباني 50 سنة.

(3) حصلت الشركة على وسائل نقل بمبلغ 8702000 ريال في الأول من سبتمبر 2011، عمرها الإنتاجي 10 سنوات القيمة كخردة 702000 ريال ومدة عقد الإيجار التمويلي 5 سنوات بمعدل فائدة 15 % سنويا.

(4) حصلت الشركة على الأصول الأخرى بمبلغ 600000 ريال نقدا في الأول من يناير 2013، وتستهلك 10 سنوات وليس لها قيمة كخردة.

يتضح أن إجمالي ما تم تحميله وفق معيار التأجير التمويلي (السعودي، الدولي، المصري) ما يعدل 22525750 ريال، منها 10465750 ريال كفوائد مدينة على المبالغ المقرضة المستثمرة لدى الشركة، بينما حملت الحسابات الختامية بمبلغ 12060000 ريال مقابل أقساط الإهلاك على الأصول الأربعة. وبالتحليل نجد أن مجموع أقساط الإهلاك هذه مضخمة مقارنة بما يجب أن تتحمله الحسابات الختامية وفق القواعد والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها، حيث تم تحميل أقساط الآلات والمعدات وفق مدة العقد 5 سنوات، مع أن العمر الإنتاجي الحقيقي 10 سنوات.

كذلك تم استهلاك المباني وفق مدة العقد 10 سنوات مع أن العمر الحقيقي القابل للإهلاك 50 سنة أي بمعدل 2 % سنويا فقط. وبالنسبة لوسائل النقل استهلكت وفق مدة العقد 5 سنوات ، بينما العمر الإنتاجي الحقيقي 10 سنوات، أما الأصول الأخرى فقد استهلكت على 10 سنوات وهو العمر الحقيقي لتلك الأصول.

و في ذلك فإن الإجراء المطلوب هو وجود اختلاف بين المعالجة المالية الضريبية، وبين المعالجة التكاليفية الواجبة. وبناء على ذلك، يجب قياس المعالجة التكاليفية التي تختلف بالضرورة عن المعالجة المالية والضريبية وذلك من خلال الجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

المدفوعات السنوية	الإهلاك	الفائدة 15 %	القيمة	الاصل
14090450	4000000	6090450	40603000	الات ومعدات
5790000	480000	3390000	22600000	المباني
1785300	800000	985300	8702000	وسائل النقل
60000	60000	-	600000	أصول أخرى
15805750	5340000	10465750	72505000	إجمالي

يتضح أنه ترتب على المعالجة المالية والضريبية وفق معيار التأجير التمويلي سواء السعودي، أو الدولي أو المصري أن الحسابات الختامية حملت بالزيادة سنويا قدرها 6720000 ريال (5340000 - 12060000)، الأمر الذي يؤدي إلى تضليل خصائص المعلومات الوافرة، ارتفاع تكلفة الوحدة لأغراض عملية اتخاذ قرارات التسعير بصفة خاصة، المساعدة في انتشار ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية.

وإذا علمنا أن إجمالي التكاليف الصناعية وغير الصناعية عن فترة 2013م وفق المعالجة المالية والضريبية المضللة بلغ 75501212 ريال مقابل إنتاج ما يعادل 1769268 وحدة تشكيلة موحدة من علب البويات الصغيرة، فإن التكلفة تعادل 32.5 ريال للوحدة (57501212 / 1769268 وحدة). وفي ضوء ما تقدم، فقد أقرت لجنة التسعير بأن السعر المقبول يمكن أن يكون 42.2 ريال لتحقيق هامش ربح نسبته 30 % تقريبا. وقد واجهت إدارة الشركة أسعار منافسة للمنتج البديل بسعر 37 ريال تقريبا. وفي ضوء ما أسفرت عنه المعالجة التكاليفية الصحيحة بعد استبعاد الإهلاك الزائد نتيجة تطبيق معيار التأجير التمويلي أصبحت التكلفة الحقيقية (6720000 - 57501212) / 769268 وحدة - 28.7 ريال تقريبا.

بناء على الحقائق السابقة، وإذا ما تم توفير المعلومة الأخيرة للجنة التسعير بالشركة فإن سعر البيع التنافسي يصبح تقريبا 37.31 ريال وليس 42.2 كما كان في ظل تضليل بيانات التكاليف.

(2-8) قائمة الاستبيان

استكمالا لما أسفر عنه تطبيق المدخل الاستقرائي على الدراسات السابقة التي تناولت معيار التأجير التمويلي، وما تبعه من استنباط المجموعة من المغالطات المالية والضريبية، والتي تناقضت مع المعالجة التكاليفية الواجبة، بالإضافة إلى مجموعة من التحليلات التي تضمنتها دراسة الحالة لشركة صناعية واقعية، واتضح حجم التباين بين المعالجة المالية والضريبية من ناحية، وبين ما يجب من معالجة تكاليفها من ناحية أخرى. استكمالا لذلك، يرى الباحث ضرورة إعداد قائمة استبيان للكشف عن آراء أفراد العينة حول ثلاث نقاط ترتبط بفروض البحث الثلاثة في مجالات: تأثير خصائص المعلومات الموفرة بواسطة المحاسبين الماليين نتيجة تطبيق معيار التأجير التمويلي، مدى إدراك محاسبي التكاليف في الواقع العملي لمغالطة تطبيق معيار التأجير التمويلي، بالإضافة إلى تأثير عملية القياس المحاسبي بظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية. ويتضمن الملحق رقم (1) قائمة الاستبيان الموزعة. وتتكون قائمة الاستبيان من خمسة عشر سؤالاً تتعلق بالنقاط الثلاث التي تناوّلها فروض البحث. وبناء على ذلك، فإن الأسئلة (1-4)

تتعرض لمدى تأثير خصائص معلومات التكاليف الأربعة (الملاءمة، البعد عن التحيز، الشمول، والوقتية)، كما تناول الأسئلة (5-10) الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف لاختلاف المعالجة المالية والضريبية عن المعالجة التكاليفية الواجبة، بينما تناول المجموعة الأخيرة الأسئلة (11-15) والتي تهتم ببيان مدى تأثير ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية بتطبيق معيار الايجار التمويلي.

(8-2-1) اختيار عينة البحث

تم توزيع 5 استبيانات أولية للوقوف على الصيغة النهائية للقائمة، وبالفعل تم تعديل بعض الأسئلة لإضافة المزيد من الوضوح لدى المستجوب. وأتضح من الردود الأولية أن قيمة التباين σ^2 تعادل 0.10412، وفي ظل خطأ معاينة مسموح به يعادل ($e = 0.05$) و مستوى ثقة يعادل 95% فإن القيمة الحرجة هي $z = 1.96$ ، ووفق معادلة تحديد حجم العينة: - N

وقد تم اختيار مفردات عينة البحث 160 مفردة من ثلاث فئات: أعضاء هيئة تدريس، محاسبي تكاليف من الممارسين في المهنة، وطلاب الدراسات العليا الدارسين بالفعل في الدكتوراه، الماجستير، ودبلوم التكاليف والإدارية. وقد كان توزيع تلك المفردات وبياناتهم على النحو الآتي:-

(1-1-1) نسبة الاستبيانات التي تم الإجابة عليها:-

جدول رقم (3)

النسبة المئوية	عدد الاستبيانات التي تم الإجابة عليها وصحيحة	عدد الاستبيانات التي تم الإجابة عليها	عدد الاستبيانات المرسله	الفئة
16.1 %	14	16	22	أعضاء هيئة التدريس
51.7 %	45	54	89	طلبة الدراسات العليا
32.2 %	28	36	49	محاسبي التكاليف
100 %	87	106	160	إجمالي

(1-2-2) نسبة المؤهلات العليا

جدول رقم (4)

الإجمالي	أنواع المؤهلات				الفئة
	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	
14	0	0	0	14	أعضاء هيئة التدريس
45	35	4	6	0	طلبة الدراسات العليا
28	10	16	2	0	محاسبي التكاليف
% 100	% 51.8	% 23	% 9.1	% 16.1	النسبة المئوية

(1-3- نسبة سنوات الخبرة)

جدول رقم (5)

إجمالي	سنوات الخبرة						الفئة	
	10 سنوات فأكثر		10-5 سنوات		اقل من 5 سنوات			
% 100	14	% 21.4	3	% 57.2	8	% 26.4	3	أعضاء هيئة التدريس
% 100	45	% 2.2	1	% 28.9	13	68.9 %	13	طلبة الدراسات العليا
% 100	28	% 14.3	4	% 21.4	6	64.3 %	18	محاسبي تكاليف

(8-2-2) تحليل نتائج الاستبيانات

سوف يتم تحليل نتائج الاستبيانات إلى ثلاثة مجموعات وفق الهدف من صياغة الأسئلة التي تشملها، حيث تختص المجموعة الأولى بالتأثير على خصائص المعلومات التكاليفية، والثانية بالكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف، والثالثة مرتبطة بالتأثير على ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية.

المجموعة الأولى وتشمل إجابات الأسئلة (1-4)، حيث أمكن تلخيص النتائج التالية:-

جدول رقم (6)

رقم	السؤال	إجابات ليكرت						التحليل الإحصائي	
		أعترض بشدة	أعترض	لا أعترض و لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي		انحراف معياري
1	تفقد معلومات التكاليف الكثير من خاصية الملاءمة لعملية اتخاذ القرارات في حالة عدم اختلافها عن المعلومات المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار التأجير التمويلي بصفة عامة.	2	6	0	12	67	4.56	5.14	2.69
2	تعتبر معلومات التكاليف متحيزة وغير موضوعية إذا توافقت مع المعالجة المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار التأجير التمويلي	0	0	0	37	50	4.57	1.70	2.27
3	تتصف معلومات التكاليف بخاصية الشمول رغم اتفاقها مع المعالجة المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار الإيجار التمويلي	5	8	10	20	44	4.03	4.22	1.52
4	تتمتع معلومات التكاليف المتفقة في المعالجة المالية والضريبية بخاصية الوقتية، عند تطبيق معيار التأجير التمويلي	25	12	30	15	5	2.57	9.00	0.96

توضح النتائج الإحصائية للجدول السابق (6) وجود شبه اتفاق بين مفردات العينة حول ثلاثة خصائص هي الملاءمة، البعد عن التحيز والشمول، حيث كانت الأوساط الحسابية على الترتيب 4.56، 4.57، 4.03، بينما كان الاختلاف واضحاً حول خاصية الوقتية. حيث انخفض الوسط الحسابي لخاصية الوقتية إلى 2.57 فقط، كما وأن الانحراف المعياري انخفض إلى 9.0 فقط مقارنة بالخصائص الأخرى. والجدير بالذكر أن الوسط الحسابي المعياري وفق مقياس ليكرت يعادل 3.0. وبناء على ذلك، نوّكد مرة أخرى على قبول الفرض الأول والخاص بتأثر الخصائص النوعية للمعلومات التكاليفية نتيجة تطبيق معيار التأجير التمويلي.

المجموعة الثانية وتشمل إجابات الأسئلة (5-10)، حيث أمكن تلخيص النتائج التالية:-

جدول رقم (7)

رقم	السؤال	إجابات ليكرت						التحليل الإحصائي	
		أعترض بشدة	أعترض	لا أعترض و لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي		انحراف معياري
5	هل توافق على تقرير تكاليفي معد بواسطة محاسب تكاليف يتضمن تكلفة مختلفة لنفس وحدة المنتج، رغم تساوي الوزن والخصائص والحجم لكافة الوحدات، وإنما ينحصر الاختلاف في القرار المقدم إليه تلك التكاليف؟	5	10	1	34	37	4.01	5.08	1.62
6	هل توافق على إمكانية اختلاف تكلفة الوحدة المنتجة وفق اختلاف الشخص الذي يعد تلك التكلفة؟	8	17	1	29	32	3.55	4.81	1.59

التحليل الإحصائي			إجابات ليكرت					السؤال	رقم
الخطأ المعياري	انحراف معياري	الوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعارض و لا أوافق	أعارض بشدة			
1.0	9.31	2.94	27	10	3	25	22	7	هل توافق على إجمالي المصروفات المحملة للحساب الختامي 6 مليون ريال، وكمصروفات لقياس متوسط تكلفة الوحدة 5 مليون ريال فقط؟
1.31	2.24	2.24	13	14	3	17	40	8	يتضمن الحساب الختامي ايجار مدين 54000 ريال، اتضح ان الايجار البديل 50000 ريال. هل تتفق مع محاسب التكاليف للوحدة المنتجة الأخذ بالإيجار البديل بدلا من الإيجار المدين المسدد فعلا؟
1.06	9.93	3.3	20	33	2	17	15	9	هل تتفق مع محاسب التكاليف عند توفير معلومات لاتخاذ قرار التسعير، استبدال تكلفة المخزون التاريخية 60000 ريال بالقيمة السوقية له 75000 ريال؟
1.02	9.52	2.51	19	4	10	23	31	10	وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً تبلغ الأعباء غير المباشرة والمطلوب تخصيصها وفق مدخل الأنشطة 1000000 ريال، بينما تبلغ وفق تكلفة الفرصة البديلة 800000 ريال. هل تتفق مع محاسب التكاليف في الأخذ بمبلغ 800000 ريال بغرض قرار التسعير؟

ويمكن تحليل نتائج المجموعة الثانية من الأسئلة والمتعلقة بمدى إدراك محاسبي التكاليف نحو المعالجات المالية والضريبية المتباينة عن المعالجة التكاليفية الواجبة من خلال:-

(1) يرتبط السؤال الخامس بمدى إدراك محاسبي التكاليف بصفة عامة بإمكانية وضرة الاختلاف بين البيانات المالية والتكاليفية. فوفقا لمقولة "تشارلز هورنجرن Horngren" (تكاليف مختلفة لأغراض مختلفة) يمكن قياس تكلفة وحدة منتج معين بمبلغ ما ماليا لغرض قياس تكلفة مخزون آخر المدة، بينما نفس وحدة المنتج يمكن أن تقاس تكلفتها بمبلغ آخر، وإنما لغرض اتخاذ قرار تسعير داخلي، بل وتكلفة ثالثة مختلفة، وذلك لقرار تسعير خارجي. ورغم ذلك، فإن الإجابة الصحيحة والمفروض الحصول عليها بلغت فقط 37 مفردة بمعدل 42.5% فقط، وأن 34 مفردة كانت إجابتها "موافق" بمعدل 39%. كما أن الإجابات المتبقية 16 مفردة، وغير المتوافقة مع المنطق التكاليفي تحصل على نسبة 18.5%. كذلك يشير الوسط الحسابي 4.01 إلى قبول عام لهذا الإدراك، رغم ارتفاع قيمة الانحراف المعياري.

(2) ويرتبط السؤال السادس بمدى إدراك محاسبي التكاليف لاختلاف تكلفة الوحدة اعتمادا على اختلاف الشخص الذي تعد إليه تلك التكلفة. وقد أظهر التحليل أن إجمالي من أجاب بموافق أو موافق جدا 61 مفردة (29 و 32) بنسبة 70.15%. وفي ذلك يمكن تفسير هذا الاختلاف نظرا لارتفاع نسبة الحكم الشخصي في عمليات القياس. وقد كان الوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة 3.55%، وقيمة الانحراف المعياري 14.81.

(3) أما السؤال السابع فينتوي على الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف بالفرق بين ما يعتبر مصروفات من وجهة النظر المالية والضريبية، وما يعتبر مصروفات تكاليفية. حيث أوضحت إجابات مفردات العينة أن 37 مفردة (27 و 10) بنسبة 42.5% موافقتها على هذا الاختلاف، غير أن 47 مفردة (22 و 25) بنسبة 49% قد أظهرت معارضتها للإفصاح عن المصروفات بمنطقها التكاليفي وليس مبررها المالي. كما أن قيمة

الوسط الحسابي ومؤشرات التباين بين الطرفين (المؤيد والمعارض) تدعم هذه الآراء، فالوسط 2.94 والانحراف المعياري 9.31.

(4) أما السؤال الثامن فيعالج العلاقة بين مدى إدراك محاسبي التكاليف بمفهوم وتطبيق تكلفة الفرصة البديلة، أو بصورة أخرى الأخذ بالتكلفة المعيارية لبند مصروفات الإيجار. وفي ضوء ذلك وجدنا أن 27 مفردة توافق على الأخذ بتكلفة الفرصة البديلة عند قياس التكاليف (13 و 14) وبالفحص اتضح ان جميع أعضاء هيئة التدريس (14) كانوا ضمن هذه الفئة الموافقة، بالإضافة إلى (13) مفردة من محاسبي التكاليف الممارسين بالفعل لمهنة محاسبة التكاليف. وبناء على ذلك أيضا، فإن مفردات العينة الراضية (57) شملت جميع طلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى (15) مفردة من محاسبي التكاليف الممارسين. ويوضح الوسط الحسابي (2.34) الأقل من الوسط الحسابي المعياري (3.0)، والانحراف المعياري (12.24).

(5) كذلك يتناول السؤال التاسع الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف نحو الأخذ بالقيمة السوقية العادلة للمخزون بدلا من التكلفة التاريخية له عند اتخاذ قرار التسعير. حيث كان مجموع المفردات الموافقة (33+22-53) بنسبة (61 %)، بينما عدد مفردات العينة الراضية 32 مفردة (15+17-32) بنسبة (36.8). وجدير بالذكر أن المفردات الموافقة شملت جميع أعضاء هيئة التدريس (14) ومحاسبي التكاليف الممارسين وعدد من طلبة الدراسات العليا (14+28+11) على الترتيب. وينعكس ذلك على قيمة الوسط الحسابي (3.3) والانحراف المعياري (9.93).

(6) ويتناول السؤال العاشر الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف للاختلاف القائم بين المعالجة المالية والضريبية والمعتمدة على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبين المعالجة التكاليفية الواجبة وغير الملزمة بتلك المبادئ.

ويوضح تحليل الإجابات لمفردات العينة تم رفض اختلاف الإجراء المالي الضريبي عن الإجراء التكاليفي بعدد (54 = 23+31) مفردة بنسبة 62.07 % ، بينما وافق (4+19 = 23) مفردة على هذا الإجراء بنسبة 26.44 % . وأيضاً جدير بالذكر أن من بين هذه الفئة جميع أعضاء هيئة التدريس (14) مفردة و (5) من محاسبي التكاليف الممارسين. وإحصائياً كان الوسط الحسابي يعادل 2.51، بينما الانحراف المعياري 9.52، كما بلغ الخطأ المعياري 1.02.

المجموعة الثالثة:- وتغطي تلك الأسئلة (11-15) التأثير على ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية، وذلك على النحو التالي:-

جدول رقم (8)

رقم	السؤال	إجابات ليكرت						التحليل الإحصائي	
		أعترض بشدة	أعترض	لا أعترض و لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي		انحراف معياري
11	هل تعتقد بأن اختلاف المعالجة المالية والضريبية للمدفوعات السنوية في دفاتر المستأجر (فوائد واهلاك) والناجحة عن تطبيق معيار الايجار التمويلي تدعم ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية؟	4	6	2	45	20	3.47	16.09	1.72
12	أعتقد بأن الهدف الحقيقي من اللجوء إلى الإيجار التمويلي هو السيطرة على مشكلة السيولة بصدد	3	4	4	42	34	4.15	17.01	1.82

التحليل الإحصائي			إجابات ليكرت					السؤال	رقم
الخطأ المعياري	انحراف معياري	الوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعارض و لا أوافق	أعارض بشدة	أعارض بشدة		
								اقتناء الأصول طويلة الأجل.	
1.97	18.38	4.2	34	45	2	3	3	اللجوء إلى الحصول على الأصول طويلة الأجل وفق معيار الإيجار التمويلي يساعد على تخفيض الوعاء الضريبي في السنوات الأولى من عمر تلك الأصول.	13
2.06	19.19	4.29	35	46	3	2	1	هل تعتقد بأن تطبيق معيار التأجير التمويلي يؤثر على كفاءة عملية الإفصاح في القوائم المالية؟	14
0.95	8.87	2.71	3	30	15	17	22	اعتقد بوجود أهداف ونوايا غير معلنة عند إبرام عقود الإيجار التمويلية بين المستأجر من ناحية، وبين إدارة شركات الإيجار التمويلية.	15

(1) فيما يتعلق بالسؤال الحادي عشر والخاص بتأثير تحميل الحساب الختامي أقساط إهلاك محسوبة على عدد

سنوات عقد التأجير التمويلي وليس على أساس العمر الاقتصادي للأصل. يترتب على ذلك انخفاض أرباح

السنوات الأولى وبالتالي انخفاض الضرائب المسددة. ويمثل ذلك صورة من (20+45) وذلك بنسبة 74.71 %

، بينما أعترض 10 مفردات (6+4) بنسبة 11.49 % . وبلغ الوسط الحسابي 3.45 بينما بلغ الانحراف المعياري 16.09، كما كان الخطأ المعياري 1.72.

(2) أما السؤال الثاني عشر فيرتبط بالكشف عن الأسباب الحقيقية وراء توسع الشركات في الحصول على الأصول الرأسمالية عن طريق اللجوء إلى التأجير التمويلي مقابل دفعات إيجار سنوية مرتفعة (تشمل فوائد واهلاكات وأتعاب أخرى). كما أن هذا الأسلوب يحل العديد من مشاكل السيولة. وبالتالي ارتفعت نسبة المفردات الموافقة 76 (42+34)، بينما اقتصرت المفردات الراضية على 7 مفردات بنسبة 8.05 فقط. كما بلغ الوسط الحسابي 4.15 أما الانحراف المعياري فقد بلغ 17.01، في خطأ معياري 1.82.

(3) ويتضمن السؤال الثالث عشر الاستفسار عن موافقة مفردات العينة حول أن تطبيق معيار التأجير التمويلي يؤدي إلى انخفاض الضرائب المستحقة على الوحدات الاقتصادية نظراً لتحميل أقساط إهلاك مرتفعة وفق عدد سنوات عقد التأجير التمويلي وليس العمر الحقيقي للأصول المتعاقد عليها. وقد أكدت النتائج بالموافقة 79 (34+46) بنسبة 90.8 % . بينما انحصرت عدم الموافقة في 6 مفردات (3+3) بنسبة 6.9 % فقط. وفي ذلك، بلغ الوسط الحسابي 4.2، والانحراف المعياري 18.38، كم أن الخطأ المعياري اقتصر على 1.97 في هذه الحالة.

(4) تناول السؤال الرابع عشر موافقة مفردات العينة حول تأثير تطبيق معيار التأجير التمويلي على كفاءة عملية الإفصاح في القوائم المالية والتي تؤثر على ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية. حيث أظهرت النتائج اتفاق 81 مفردة (35+46) بنسبة 93.1 % ، بينما انخفض عدد المفردات الراضية إلى 3 (2+1) بنسبة 3.45، وبلغ الوسط الحسابي 4.29، والانحراف المعياري 19.19، كما كان الخطأ المعياري 2.06.

(5) ويتعلق السؤال الخامس عشر بالموافقة على وجود أهداف ونوايا غير معلنة ضمن عقود التأجير التمويلي بين المستأجر وشركات الإيجار التمويلي. وقد رفض هذا السؤال 39 مفردة (17+22) بنسبة 44.83 % ، بينما

اقتصرت عدد المفردات الموافقة على 33 مفردة (3+30) فقط بنسبة 37.93 % . وقد كان الوسط الحسابي 2.71، والانحراف المعياري 8.87، بينما وصل الخطأ المعياري إلى 0.95.

(9) النتائج والتوصيات

(1-9) نتائج البحث.

يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية:-

1- يعتبر نظام التأجير التمويلي أحد أساليب التمويل الحديثة والمتنامية، في محاولة للتغلب على مشاكل الافتراض المباشر من البنوك وعدم التعرض للشروط التي تراها الوحدات الاقتصادية مجحفة لها من ناحية، وللحد من مشاكل السيولة التي تتعرض لها معظم تلك الوحدات من ناحية أخرى.

2- من أسباب انتشار هذا النظام توافقه إلى حد ما مع متطلبات الشريعة الإسلامية، طالما يتم تقسيط ثمن الأصول طويلة الأجل على عدد من السنوات دون الإفصاح مباشرة على وجود فوائد ربوية ضمن المبالغ الإيجارية المسددة سنويا.

3- ينطوي نظام التأجير التمويلي على العديد من المخاطر والصعوبات، وبصفة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية السائدة. وتكمن مصادر تلك المخاطر والصعوبات في تقلبات أسعار الفائدة المتخذة في الحسبان عند تحديد قيمة الأقساط، وأيضا القيمة المتبقية للأصول المؤجرة والتي تحدد في بداية الفترة التعاقدية، كذلك مخاطر تقلب معدلات التضخم، بالإضافة إلى تعرض المستأجر لعدم القدرة على السداد والالتزام بالمواعيد المحددة مسبقا.

4- كان اهتمام وغرض المشرع عند صياغة معيار التأجير التمويلي (سواء كان المعيار السعودي أو المصري أو الدولي) منصبا على المعالجة المالية والضريبية، دون الإشارة إلى المعالجة التكاليفية الواجبة مما أثر على صلاحية

وخصائص المعلومات المحاسبية (الملاءمة، البعد عن التحيز، القابلية للمقارنة، والوقتية)، كما لم يأخذ المشرع في الاعتبار التفاوت الممكن حدوثه بين المعالجة المالية و الضريبية من ناحية، والمعالجة التكاليفية الواجبة من ناحية أخرى. كما امتد هذا التركيز على المعالجة المالية والضريبية للتأثير بالإيجاب على ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية.

5- أوضحت نتائج البحث سواء ضمن دراسة الحالة أو من خلال الاستبيانات، ضعف مدى إدراك محاسبي التكاليف الممارسين والمحاسبين الماليين بصفة عامة، للفروق الواجبة بين المعلومات التكاليفية والمعلومات المالية واثـر ذلك على عملية اتخاذ القرارات فالمعلومات التكاليفية قد تأخذ بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، بينما تأخذ المعلومات المالية بالتكلفة التاريخية. كذلك يجب أن تستند المعلومات المالية على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بينما تتجاهل المعلومات التكاليفية مثل هذا المسار.

(2-9) توصيات البحث

بناءً على عملية تحليل الدراسات السابقة التي أجريت في نطاق موضوع البحث، وما تبع ذلك من تحليل بدراسة الحالة وإجابات مفردات عينة البحث، وما تلا ذلك من نتائج البحث، يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:-

(1) يوصي البحث بضرورة التركيز ضمن الخطط الاستراتيجية لكليات التجارة (العلوم الإدارية أو الاقتصادية والإدارة) بأن المناهج التقليدية الحالية لأقسام المحاسبة لا تمثل مخرجاتها محاسبي تكاليف مؤهلين بالفعل للعمل في قطاعات التكاليف مباشرة، وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من عمليات التأهيل والدراسة بما تنطوي عليه من معرفة متخصصة ومجموعة من المهارات المطلوبة يمكن الحصول عليها واكتسابها من خلال برامج الدراسات العليا والدورات التدريبية المتخصصة والمتميزة.

(2) يوصي الباحث بضرورة مراجعة تطبيقات جميع المعايير المحاسبية الوطنية والدولية، وذلك من حيث آثار تطبيقها على المعالجة التكاليفية الواجبة. فطالما أنه وفق معيار التأجير التمويلي (السعودي أو المصري أو الدولي) تعتبر كل مدفوعات الإيجار السنوية بمثابة تحميل على حساب الأرباح والخسائر (سواء كانت فوائد مدينة أو أقساط إهلاك مضخمة نتيجة قياسها وفق عمر العقد وليست وفق عمرها) فإن الأمر يتطلب إجراء تسويات ضرورية لأقساط الإهلاك).

(3) طالما أن الهدف الرئيسي لمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية هو توفير معلومات لمتخذي القرارات ذات خصائص مطلوبة، فإن الأمر يتطلب التركيز على تلك الخصائص سواء كانت الملاءمة، البعد عن التحيز، القابلية للتحقق والمقارنة، الوقتية والتكلفة.

(4) عند صياغة واعتماد المعايير المحاسبية يجب تعضيد موقف المحاسب الإداري من حيث مشاركته وتقديم اقتراحاته لما لها من آثار على جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة. وبالتالي فإن عمليات وضع المعيار لا يجب أن تقتصر على الترجمة، بل يجب أن تشمل عمليات الدراسة والتحليل واستطلاع آراء فريق العمل وبصفة خاصة المحاسبية الإداريين.

(5) يوصي الباحث بضرورة نشر ثقافة التأجير التمويلي لدى المشروعات المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة مثل المستشفيات المتخصصة صغيرة الحجم، عيادات الأسنان للأطباء حديثي التخرج، مشروعات صيانة السيارات الحديثة و مشروعات تربية المواشي وذلك علاجا لمشكلة التمويل والسيولة، نظرا لما يتوقعه الباحث من دفع عجلة الإنتاج والتقليل من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة والركود الاقتصادي.

(6) يوصي الباحث بزيادة المساحة التدريبية لأسلوب التأجير التمويلي في عجلة التقدم الاقتصادي. حيث يجب التوسع في تدريس هذا الأسلوب وفق محاور محاسبية، تسويقية، اقتصادية، قانونية، مالية وغيرها من المحاور المرتبطة.

(7) يوصي الباحث بضرورة التوسع في وضع التشريعات والقوانين المرتبة لمعاملات التأجير التمويلي نظرا لأن التوسع فيه بصحبه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحتاج للتكيف القانوني الملائم.

(8) يوصي الباحث بضرورة تكاتف جهود عدة جهات لضمان نجاح عمليات تفعيل التأجير التمويلي مثل وزارة المالية ممثلة في مصلحة الضرائب والجمارك والبنوك والشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي وشركات التأمين ووزارة العدل وغيرها ممن له اهتمام بهذا المجال.

(10) مراجع البحث

(1-10) المراجع العربية

(1) أبو العز، محمد السعيد، (1997)، "المعايير المحاسبية لعمليات تأجير الأصول وظاهرة التمويل خارج الميزانية مع إشارة إلى القانون رقم 95 لسنة 1995"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الرقازيق، السنة 19، المجلد التاسع عشر، يناير، ص ص 63-84.

(2) الليثي، فؤاد محمد، (2011)، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

(3) بارود، أحمد توفيق، (2011)، "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.

(4) عقيل، عقيل حسين، (1999)، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة المصطفى الالكترونية.

(5) غالي، جورج دانيال، (1989)، أثر عقود التأجير على المعالجة المحاسبية ودلالة نسب القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير، ص ص 487-519.

(6) سلامة، نبيل فهمي، (1987)، "أثر الالتزام المعادل لرسملة التأجير التمويلي على تقييم الدائنية وقرارات المقترضين (دراسة معملية) " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص 187-210.

(10-2) المراجع الأجنبية

- (1) Anonymous, (2011), "Equipment Leasing and Finance Association ELFA; ELFA Cites Concerns about Lease Accounting Proposal in Comment Letter to Accounting Standards Boards", Investment Weekly News, p. 644.
- (2) Anonymous, (2001), "Net - Readiness of the Equipment Leasing and Finance Industry", The Journal of Equipment Lease Finance: Spring, 19(1), ProQuest Central, pp 19-28.
- (3) Ashton, R. K., (1985), "Accounting for Finance Leases; A Field Test", Accounting and Business, Summer, pp 233-238.
- (4) Baker, C. R. and Hayes R.S., (1981), Lease Financing: A Practical Guide, Canada: John Wiley & son
- (5) Baker C. R., and Hayes R. S., (1981), Lease Financing: A Practical Guide. John Wiley & Sons, New York, NY.
- (6) Benke R. and Baril C., (1990), "The Lease vs. Purchase Decision". Management Accounting, May, pp 42-46.
- (7) Beest F. V., Braam G., and Boelens S., (2009), "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nice Working Paper 09-108, April, <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>. pp 1-40.
- (8) Bower S. R., Frank H. C., and Peter W. J., (1966), "Lease Evaluation.", The Accounting Review, April.

- (9) Bowman, R. G., (1980), "The Debt Equivalence of Leases an Empirical Investigation.", *The Accounting Review*, April, pp. 237-253.
- (10) Burch, J. and Grudnitski, G., (2008), *information Systems: Theory and Practice*, Wiley Serices in Accounting, 5Th Edition.
- (11) Elam, R., (1975), "The Effect of Lease Data on the Predictive Ability of Finance Ratios", *The Accounting Review*, Jan., pp 25-41.
- (12) Elgers P. T. And Clark J. J., (1980), *The Lease/Buy Decision: A Simplified Guide; to Maximizing Financial and Tax Advantages in the 1980s*, The Free Press, New York, NY.
- (13) FASB, SFA 13, (1976), "Accounting For Leasing", <http://www.fasb.org>.
- (14) Greuning, H. and Koan, M., (2001), *International Accounting Standards: A Practical Guide*, World Bank Publications.
- (15) Horngren, Ch., et al., (2012), *Cost Accounting - A Managerial Emphasis*, 4th Edition, Pearson Prentice Hall, New York.
- (16) Hennesry, J. L., (1961); "Recording of Lease Obligation and Related Property Rights", *The Journal of Accountancy*, March, pp 40-46.
- (17) Joy O. Munree, (1977), *Introduction to Financial Management*, Hlioni, Richard D. Irwin, Inc.
- (18) Kunbley, R., (2010), "Proposed Changes to Lease Accounting", *International Accounting Standards Board, (IASB), London, UK*, 28 (5), pp. 322-327.
- (19) Miri, H., (2006), *Industry & Mine Leasing Co.*, Paper presented at the A Collection of Articals and Lectures in the First Conference on Leasing Industry (Opportunities & Challenges), Iran.
- (20) Nelson, A, T., (1963), "Capitalizing Leases - The Effect on Financial Ratios.", *The Journal of Accountancy* July, pp 49-57.

- (21) Pritchard, R. E. and Hindelang, T. j., (1980), *The Lease/Buy Decision*. AMACOM, New York, NY.
- (22) Ro. B. T., (1978), "The Disclosure of Capitalized Lease Information and Stock Price", *Journal of Accounting Research*, Autumn, pp 315-340.
- (23) Richard, E., (1991), "Leasing Equipment Hasit Advantages", *Office Off*, July, pp 60-83.
- (24) Trocchia, P. and Sharon, E., (2003), "An Empirical Examination of Automobile Lease Vs Finance Motivational Processes", *The Journal of consumer Marketing*, 20 (1), pp. 28- 43.
- (25) Taylor, P. and Turley, S., (1985), "The Views of Management on Accounting for Leases", *Accounting and Business Research* Winter, pp 59-67.
- (26) WWW.Scopa.org.sa/Home/Accounting Standards/As-15.
- (27) WWW.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a16/a166.doc.
- (28) Wilkins T. and Zimmer L., (1983), "The Effects of Alternative Methods of Accounting For Leases - an Experimental Study.", *ABACUS, Jam*, pp 64-75.
- (29) William W. and Patricial H., (1991), "The Marketing - Accounting Interface in Trans Poration Equipment Leasing", *Transe Poration Journal*, Spring ,pp 29-38.

(10) ملحق البحث

قائمة الاستبيان

الأخ الكريم المستجوب

بعد التحية ومزيد من الاحترام

تتناول قائمة الاستبيان الآثار المحاسبية المترتبة عن تطبيق معيار التأجير التمويلي (السعودي، المصري، الدولي)، حيث يتم تحميل الحساب الختامي السنوي بإجمالي مدفوعات الإيجار التمويلي سواء كانت مبالغ الفوائد المدينة على أرصدة الأموال المقترضة، أو مبالغ أقساط الإهلاك المحسوبة على أساس عدد سنوات عمر عقد الإيجار التمويلي وليس عدد سنوات العمر الاقتصادي للأصول. وبالطبع فإن أخذ المحاسب المالي والضريبي بهذا التطبيق من شأنه وجود اختلاف مع المعالجة التكاليفية الواجبة.

وسوف تتناول الأسئلة التي تشملها قائمة الاستبيان تغطية ثلاثة نقاط أساسية هي: أثر تطبيق معيار التأجير التمويلي على خصائص المعلومات الموفرة، الكشف عن مدى إدراك محاسبي التكاليف لضرورة اختلاف المعالجة المحاسبية المالية والضريبية مقارنة بالمعالجة التكاليفية الواجبة، وأثر هذه المعالجة المالية والضريبية على ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية.

ويود الباحث أن يتوجه بالشكر مقدما لكل من يشارك في الإجابة على هذه القائمة، بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على أن كافة الإجابات والبيانات تعتبر سرية ولأغراض البحث العلمي.

الباحث

قائمة الاستبيان

إجابات ليكرت					السؤال	رقم
أوافق بشدة	أوافق	لا أعترض ولا أوافق	أعترض	أعترض بشدة		
					تفقد معلومات التكاليف الكثير من خاصية الملاءمة لعملية اتخاذ القرارات في حالة عدم اختلافها عن المعلومات المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار التأجير التمويلي بصفة عامة.	1
					تعتبر معلومات التكاليف متحيزة وغير موضوعية اذا توافقت مع المعالجة المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار التأجير التمويلي	2
					تتصف معلومات التكاليف بخاصية الشمول رغم اتفاقها مع المعالجة المالية والضريبية الناتجة عن تطبيق معيار الإيجار التمويلي	3
					تتمتع معلومات التكاليف المتفقة في المعالجة المالية والضريبية بخاصية الوقتية، عند تطبيق معيار التأجير التمويلي	4
					هل توافق على تقرير تكاليفي معد بواسطة محاسب تكاليف يتضمن تكلفة مختلفة لنفس وحدة المنتج، رغم تساوي الوزن والخصائص والحجم لكافة الوحدات، وإنما ينحصر الاختلاف في القرار المقدم إليه تلك التكاليف؟	5
					هل توافق على إمكانية اختلاف تكلفة الوحدة المنتجة وفق اختلاف الشخص	6

إجابات ليكرت					السؤال	رقم
أوافق بشدة	أوافق	لا أعارض ولا أوافق	أعارض	أعارض بشدة		
					الذي يعد تلك التكلفة؟	
					هل توافق على إجمالي المصروفات الحملة للحساب الختامي 6 مليون ريال، وكمصروفات لقياس متوسط تكلفة الوحدة 5 مليون ريال فقط؟	7
					يتضمن الحساب الختامي ايجار مدين 54000 ريال، اتضح ان الايجار البديل 50000 ريال. هل تتفق مع محاسب التكاليف عند قياس متوسط التكلفة للوحدة المنتجة الأخذ بالإيجار البديل بدلا من الإيجار المدين المسدد فعلا؟	8
					هل تتفق مع محاسب التكاليف عند توفير معلومات لاتخاذ قرار التسعير، استبدال تكلفة المخزون التاريخية 60000 ريال بالقيمة السوقية له 75000 ريال؟	9
					وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تبلغ الأعباء غير المباشرة والمطلوب تخصيصها وفق مدخل الأنشطة 1000000 ريال، بينما تبلغ وفق تكلفة الفرصة البديلة 800000 ريال. هل تتفق مع محاسب التكاليف في الأخذ بمبلغ 800000 ريال بغرض قرار التسعير؟	10
					هل تعتقد بأن اختلاف المعالجة المالية والضريبية للمدفوعات السنوية في دفاتر المستأجر (فوائد واهلاك) والناجحة عن تطبيق معيار الإيجار التمويلي تدعم	11

إجابات ليكرت					السؤال	رقم
أوافق بشدة	أوافق	لا أعارض ولا أوافق	أعارض	أعارض بشدة		
					ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية؟	
					أعتقد بأن الهدف الحقيقي من اللجوء إلى الايجار التمويلي هو السيطرة على مشكلة السيولة بصدد اقتناء الأصول طويلة الأجل.	12
					اللجوء إلى الحصول على الأصول طويلة الأجل وفق معيار الايجار التمويلي يساعد على تخفيض الوعاء الضريبي في السنوات الأولى من عمر تلك الأصول.	13
					هل تعتقد بأن تطبيق معيار التأجير التمويلي يؤثر على كفاءة عملية الإفصاح في القوائم المالية؟	14
					اعتقد بوجود أهداف ونوايا غير معلنة عند إبرام عقود الايجار التمويلية بين المستأجر من ناحية، وبين إدارة شركات الإيجار التمويلية.	15